مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التغيير السياسي في الجزائر

The contribution of civil society to achieving political change in Algeria

د. أمال غنو
houda.2003@yahoo.fr
المخبر: القانون، المجتمع والسلطة
جامعة وهران 2

تاريخ الإرسال: 2019/08/17 تاريخ القبول: 2021/05/10

الملخـــص:

يكتسي المجتمع المدني في الدراسات السياسية المعاصرة أهمية قصوى وكبيرة جدا في دفع عملية التغيير السياسي، ففي الجزائر شهد المجتمع المدني تغيرات وحركية منذ بوادر التغيير السياسي عام 1988، حيث أخذ في التوسع والانتشار من خلال تنظيماته الجمعوية المختلفة. من هنا فثنائية العلاقة ما بين المجتمع المدني والتغيير السياسي في الجزائر علاقة تستلزم الدراسة والبحث من خلال التطرق إلى القيود التي تحد من عمل المجتمع المدني، وتهدف هذه الدراسة في معرفة الآليات التي تفعل دور المجتمع المدني في الجزائر؛ لنخلص إلى أهم إسهامات منظمات المجتمع المدني الجزائري في تحقيق التغيير السياسي.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، التغيير السياسي، نظام سياسي، ديمقراطية.

I. ABSTRACT:

Civil society in contemporary political studies is very important and very important in pushing the process of political change. In Algeria, civil society has witnessed changes and dynamics since the beginning of political change in 1988, where

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

it has been expanding and spreading through its various organizations. Hence, the relationship between civil society and political change in Algeria is a relationship that requires study and research by addressing the constraints that limit the work of civil society. This study aims to know the mechanisms that play the role of civil society in Algeria; to conclude the most important contributions of Algerian civil society organizations in achieving political change.

Keywords: civil society, political change, political system, democracy

المقدمـــة:

عرف المجتمع المدني في العقود القليلة الماضية تطورا ملحوظا في العديد من البلدان المتقدمة منها والنامية وقد ارتبط هذا التطور بالعديد من التغيرات والتحولات التي عرفها العالم منذ نهاية الحرب الباردة، وهي التطورات التي اعتبر معها المجتمع المدني المستفيد الأكبر، وتجلت هذه الاستفادة في التنامي الكبير في عدد منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى التنوع في مجالات نشاطه.

وعلى غرار العديد من الدول النامية عرفت الجزائر نهاية ثمانينيات القرن الماضي تغيرا جذرياً، تبنت بموجبه الخيار الديمقراطي كنموذج بديل لتحقيق التنمية، ومنذ تلك الفترة سعت الدولة الجزائرية إلى إقرار جملة من السياسات الإصلاحية، التي هدفت من مجملها إلى تشجيع وترسيخ الممارسة الديمقراطية. ووجدت مختلف الفواعل الاجتماعية – خاصة منظمات المجتمع المدني –في الانفتاح الديمقراطي فرصة للتغيير وفي المشاركة في تقديم الخدمات واشباع الحاجات الأساسية للمجتمع، خاصة في ظل تنامي وتعاظم الطلب على الكثير من الخدمات العامة.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

وهي الفرصة التي تنامت أكثر بعد أن عرفت الجزائر نوعا من– الاستقرار الأمني والسياسي– منذ مطلع الألفية، الأمر الذي شكل بيئة مواتية بإمكانها أن تسهم في تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، وفي تعدد مجالات نشاطها وتنويع ممارساتها، بما يضمن لها مساهمتها الإيجابية في تحقيق التغيير السياسي.

أ – إشكالية وفرضية الدراسة: على ضوء ما سبقي يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية كما يلي:

– إلى أي مدى ساهم المجتمع المدني في تحقيق التغيير السياسي في الجزائر ؟.

وفي سياق هذه الإشكالية نطرح الفرضية التالية:

–كلما كانت تنظيمات المجتمع المدني أكثر حيوية وقوة كلما تحسنت فرص واحتمالات التغيير السياسي.

ولذلك سيتناول البحث العناوين الرئيسية التالية:

– حدود وقيود فاعلية المجتمع المدني:

– مساهمة المجتمع المدني الجزائري في تحقيق التغيير السياسي:

1. حدود وقيود فاعلية المجتمع المدني:

إذا كان المجتمع المدني يقصد به "مجموع المؤسسات والهيئات والتنظيمات ذات الصبغة السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية – الفكرية التي تنشأ خارج نطاق سلطة الدولة ودائرة تأثيرها، كالأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات، الأسرة...إلخ، وتشكل قوة مضادة للسلطة السياسية الممثلة للدولة...". ومجموعة من القوى التي تنمو داخل المجتمع لكن خارج عن الدولة، وحصيلة للعلاقات الاجتماعية العديدة والجمعيات المتنوعة الموجودة في مجتمع معين دون تدخل من طرف الدولة، هذا المجتمع المدني لا يأتي هكذا

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

دفعة واحدة، وإنما هو صيرورة تحول طويل المدى من خلال مطالبة القطاعات المختلفة باستقلاليتها النسبية عن السلطة السياسية.[1]

ترجع بعض الدراسات نشأة المجتمع المدني بالمفهوم الحديث إلى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، حيث عرفت الجزائر في هذه الفترة تحولات جذرية في بنيتها السياسية والاقتصادية، نتاج عوامل متعددة داخلية وخارجية. فعلى المستوى الخارجي كان الترويج للنظام الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتفكك المعسكر الاشتراكي. أما على المستوى الداخلي فيمكن القول أنه كان ولا يزال لمظاهرات 05 أكتوبر 1988 عظيم الأثر على حال الجزائر القائم اليوم، هذه المظاهرات التي أصبحت توصف لاحقا" بالربيع الجزائري "كشفت عن واقع متأزم وإخفاق لسياسة تنموية اعتبرت على مستوى الخطاب الرسمي النموذج الأمثل لتحقيق التقدم المأمول وبناء الدولة الجزائرية[2].

فالواقع يقر بوجود عدد هائل من تنظيمات المجتمع المدني ذات الأهداف المختلفة وعلى مستويات مختلفة وطنية أو محلية، حيث تضم الجزائر وحدها حسب إحصائيات 2001 – 2002 حوالي 58000 منظمة مدنية.[3] ولكن هذه المنظمات لم تجد تعبيراتهـــا

[1]– أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص–ص 25–27.

[2]– الزبير عروس، "الخلفية التاريخية ونضال جمعيات الحركة النسوية من أجل التغيير في الجزائر"، **سيداف**، العدد 24، مارس2010، ص48.

[3]– سيد أحمد كبير، التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية و التأثيرات الخارجية (1989 – 2009)، **مذكرة ماجستير**، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2010، ص86.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

القانونية والسياسية إلا بعد الإعلان عن التعددية في الجزائر 1989.

حيث أخذ في التوسع والانتشار من خلال تنظيماته الجمعوية المختلفة؛ وهي في ذلك، تستند الى منظومة قانونية واجتماعية متنوعة. وتشير الإحصائيات الأخيرة لعام2013 أن عدد الجمعيات يتجاوز 120.000 جمعية بين وطنية ومحلية.

لكن المشكلة هنا لا تكمن في عدد مؤسسات المجتمع المدني بقدر ما تكمن في مدى فاعلية وإسهام تلك المؤسسات المدنية في نشر الديمقراطية، ورفع مستوى التطور السياسي والاجتماعي العربي بوجه عام والمغاربي بوجه خاص.[1]

إن فاعلية وإسهام مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية وإرساء قواعدها وقيمها واجهتها مجموعة من العراقيل آلت دون قيامه بالدور المنوط، وفي هذا الصدد يشير الباحث إلى العراقيل المرتبطة بالمجتمع المدني في الدول العربية والمغاربية مركزا أكثر على العراقيل في الجزائر. ومن بين العراقيل نجد:

1.1: فقدان الاستقلالية

ألاحظ أن هذا المشكل تتخبط فيه معظم الدول العربية، فحسب الأستاذ " برهان غليون يقول أنه " تم التخلي كليا عن كل استقلالية المجتمع المدني باسم بناء الدولة والأمة، فالسلطة المركزية تبيح لنفسها بدون أي قيد إعادة تشكيل علاقات الملكية في الاقتصاد، وأن تقرر نوع الخطابات التي ينبغي على الإمام أن يلقيها في المسجد، والأفكار التي ينبغي على المواطن الصالح أن يؤمن بها ويتداولها، والنتيجة ليس تغيير المجتمع بل خلق الدولة الشمولية والسلطة المطلقة التي قادت الاقتصاد والثقافة والفكر إلى الانهيار الكامل.[2]

---

[1]– ثناء فؤاد عبد الله ، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997،ص282.

[2]– برهان غليون، "بناء المجتمع المدني في الوطن العربي: العوامل الداخلية والخارجية"، **مجلة نقد**، الجزائر، عدد السابع، 1994، ص 20.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

فالأصل في منظمات المجتمع المدني أن تتصرف بكل حرية في أداء دورها ووظيفتها الأساسية ولا تكون مجرد تابعة لسياسات الحكومة وسلطتها، لكن جوهر مشكلة المجتمع المدني العربي بصفة عامة والجزائري بصفة خاصة تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة وعائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلالية المؤسسات الاجتماعية.[1]

بالنسبة للجزائر وعلى الرغم من أن النصوص التنظيمية فيها فتحت المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني لكي تساهم في تحقيق الديمقراطية إلا أن التوجه لم يجد تطبيقه بعد؛ فالواقع يبين أن النظام قد ينجح إلى حد بعيد في التأثير على سلوك ومواقف العديد من مؤسسات المجتمع المدني لمساندته ودعمه متى كان في حاجة إليها، وهي من تمنحه السلطة والنفوذ مستخدما قاعدة الثواب والعقاب وهو الأمر الذي يدع مؤسسات المجتمع المدني أمام خيارين: إما تزكية وتأييد فتبعية وولاء، ومن ثم الحصول على امتيازات خاصة وإما معارضة وما ينجر عنها من مضايقات، لهذا نجد أن مساهمة المجتمع المدني تتصف بالشكلية أو الموسمية وعدم الفاعلية أحيانا كونها أقرب إلى التبعية منها إلى المشاركة.

فقد أصبحت مؤسسات المجتمع المدني إحدى أدوات السلطة، تستعمله لبسط نفوذها في المجتمع بل وأصبحت في كثير من الأحوال تستعملها كبديل للأحزاب السياسية في تمرير مشاريعها، وتقدم لها في سبيل ذلك الدعم دون غيرها وفي مقابل ذلك تعاقب الجمعيات والمنظمات التي ترفض الانخراط في هذه المشاريع التي لا علاقة لها

[1] – خيرة بن عبد العزيز، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: أنموذج المنطقة العربية، **مذكرة ماجستير غير منشورة**،كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص70

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

باختصاصاتها، ويكون العقاب بأشكال عدة منها التضييق المالي، الإهمال، إثارة الأزمات الداخلية وقد يصل الأمر إلى حد الملاحقات بشتى أنواعها، وقد أدت هذه الوضعية إلى بروز ما يسمى بالمصطلح السياسي الجزائري بالمجتمع المدني المستفيد.[1]

2.1: طابع التركيب: تتميز مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية عامة والمغاربية خاصة ببساطة التركيب في بنيتها وقلة منخرطيها، وهذا ربما يعود إلى تمركزها في المدن الرئيسية والعواصم وهو ما يحرم باقي المواطنين من المشاركة في مثل هذه التنظيمات وبالتالي فإن التحدي الأكبر يكمن في ضرورة انتشارها لضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع.[2]

3.1:غياب ثقافة ديمقراطية :

من الناحية النظرية التنظيمية لكل منظمة اجتماعية نظام داخلي يحدد الأهداف والأنشطة وكيفيات عقد الاجتماعات، والعهدة الانتخابية لمسؤوليتها، وفقا لمبدأ التداول على الإدارة.[3] غير أن الواقع العملي بين غياب مثل هذه الممارسات الديمقراطية في أغلب منظمات المجتمع المدني المغاربي، وتنعكس هذه الظاهرة في البطء في تداول الإدارة وانخفاض التمثيل الشبابي والنسائي في مجالس إدارتها وتمركزها في يد شخص واحد غالبا ما يكون الزعيم التاريخي أو مؤسس الجمعية، مما يؤدي إلى أن تجرى مسألة التجديد (التي غالبا ما تتم عند وفاة الرئيس) في جو من الصراعات الذي كثيرا ما يولد

[1]– نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، ص142.

[2]– خيرة بن عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص 71.

[3]– نادية بونوة، **مرجع سابق ذكره**، ص 147.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

انفصالا،[1] فمثلا نجد بعض القيادات تزعمت بعض المنظمات منذ نشأتها وأصبحت لديهم قناعة بأن لهم الفضل في وجودها وبالتالي لا مجال عن التنازل عن قياداتها حتى ولو اضطر الأمر إلى تفكيكها وهو ما يدع أغلب منظمات المجتمع المدني في موقف ضعف أمام النظام الحاكم ويعرقل قدرتها على التجدد والإبداع وتصبح المبادرة غائبة مع تحول المنظمة إلى ملكية خاصة، وظيفتها الأساسية تحقيق مصالح المسيطر بصرف النظر عن تحقيق الأهداف التي أسست لها، كما أنها تتحول إلى عامل معيق للثقافة الديمقراطية، فترسيخ الديمقراطية في المجتمع يتطلب مؤسسات مجتمع مدني تعمل وفق المبادئ التي تحكم المجتمع المدني لنفسه.[2]

4.1: العائق الحزبي: إن العديد من منظمات المجتمع المدني عادة ما تتبع أحزابا أو حركات أو تكون وجهات للعائلات والعشائر أو لرجال الأعمال أو أصحاب النفوذ ومن ثم تفقد مساحة واسعة من استقلالية القرار الإداري أو المالي وتبقى أسيرة في رسالتها لرؤية الحزب أو العائلة أو العشيرة أو رجال الأعمال.[3]

وفي هذا الإطار نذكر بعض النماذج عن ارتباط العديد من تنظيمات المجتمع المدني في دول المغرب العربي بالأحزاب:

ففي الجزائر مثلا نلاحظ أن من بين الاعضاء التسعة المشكلين للأمانة الوطنية للاتحاد العام للعمال الجزائريين، خمسة منهم هم أعضاء في المجلس الوطني لحزب التجمع الوطني الديمقراطي أو في مكتبه الوطني الديمقراطي أو في مكتبه الوطني، كما أن جل

[1] – **تقرير التنمية الإنسانية 2002**، الأردن، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص 105.

[2] – نادية بونوة، **مرجع سبق ذكره** ، ص–ص 147–148.

[3] – أحمد إبراهيم ملاوي، "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد الثاني، المجلد 24، 2008، ص 267.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

تنظيمات الطلبة (الاتحاد الوطني، الاتحاد العام، الرابطة الوطنية...) تابعة للأحزاب– جبهة التحرير، حمس، النهضة...)، بيد أن القانون المنظم لها 1990 ينص صراحة على ضرورة تمييز الجمعيات عن الأحزاب واستقلالها عن السلطات العمومية، وهو ما يجعل بعض الأوساط السياسية تتكلم علانية عن ضرورة احترام روح ونص القوانين المنظمة لها بل عن ضرورة تعديل هذا القانون أصلا.[1]

5.1: التبعية المالية للدولة : تعد الموارد التي تمتلكها مؤسسات المجتمع المدني من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة وإدارة علاقاته بالهيئات الرسمية للدولة بما يضمن استقلاله في التعاطي معها، فبقدر ما تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على إعانات الدولة بقدر ما يؤثر ذلك سلبا على استقلال أنشطتها.[2]

هذا فضلا عن الرقابة المالية الصارمة التي تفرضها الدولة على التمويل الأجنبي، لذا فغالبا ما تستنجد مؤسسات المجتمع المدني الجزائري بمساعدات الدولة لتمويل أنشطتها ولضمان استمراريتها، وهي المساعدات التي عادة ما تكون متبوعة بالتعبير عن الولاء للدولة، وبهذا تجد نفسها رهينة للدولة وتعطيها صلاحية التحكم في مشاريعها ونشاطاتها وتوجيهها.[3]

---

[1]– إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 140.

[2]– صالح زياني، "تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر"، **مجلة المفكر**، العدد الرابع، أفريل 2009، ص–ص 59–60.

[3]– محي الدين بياضي، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص150.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

6.1: الهيمنة الإعلامية: الملاحظ في مجتمعنا، هو جنوح الدولة للهيمنة على وسائل الإعلام لاسيما الثقيلة منها، فالدولة تحرص كل الحرص على إحكام سيطرتها على وسائل الإعلام الجماهيري، كالإذاعة والتلفزيون، واحتكارهما بحيث لا تعتبر إلا عن رأي الدولة وتعمل أيضا على الحد من حرية الصحافة، وبالتالي فهي لا تسمح للعديد من مؤسسات المجتمع المدني من امتلاكها أو اتخاذها كمنابر للترويج لأفكارها وثقافتها.

وعليه فقد جاء قانون الاعلام الجديد والذي حمله القانون العضوي 12–05، بعد صدور قانون الاعلام المتعدد الأول في حياة الجزائر المستقلة 90–07 الذي فتح مجال الاعلام أمام الأحزاب والجمعيات والمؤسسات المعنوية والشخصية، والذي تحكمت فيه الظروف الأمنية وإعلان حالة الطوارئ وتجميد العمل بالدستور وقع حجب تام للكثير من الحريات الإعلامية وغيرها، وبات ما يكتب في غير التوجه الرسمي للسلطة بمثابة عملا تحريضيا ان لم يكن إرهابيا، ومما زاد في تراجع العمل الإعلامي والصحفي ما تعرض اليه كثير من الصحفيين والإعلاميين من تضييق، وحتى تصفيات جسدية على أيدي الجماعات المسلحة ثم وبعد عودة الامن والاستقرار مع نهاية المأساة الوطنية، استمرت التجاوزات ولكن من الإدارة هذه المرة، وبتعسف المسئولين في تأويل العمل الصحفي فتوجب رفع حالة التضييق التي عانى منها الصحفيون الذين قاموا بإنشاء النقابة الوطنية للصحفيين الجزائريين SNJA والمطالبة بحرية أكثر، جاءت حزمة الإصلاحات لسنة 2012 القانون 12–05، لإلغاء الفصل المتعلق بالجزاءات المترتبة على الأخطاء الصحفية عن الصحفيين وتحويلها إلى باب الجنح. كما أنشأ بفضل هذا القانون سلطة لضبط العمل الصحفي وفتح مجال الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية أمام القطاع الخاص الوطني

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

والمنظمات والمؤسسات التي تعمل تحت طائلة التشريع الجزائري، وأمر بفتح مجلس أعلى لأخلاقيات مهنة الصحافة.[1]

أما قانون الاعلام لسنة 2014 فقد أوضح هيمنة السلطة على القطاع ويتجلى ذلك بوضوح أولا من خلال تشكيلة سلطة ضبط السمعي البصري والتي أبعد عنها تماما المهنيون، عكس سلطة ضبط الصحافة المكتوبة التي يشكل فيها الصحفيون نصف عدد الأعضاء، وثانيا من خلال احتكارها لمؤسسة البث الإذاعي والتلفزي، إضافة إلى الاحتفاظ بصلاحية منح الرخص للقنوات أو رفضها[2].

وطالما أن أهم مصدر للمعرفة السياسية يقع تحت سيطرة الدولة فإن هذا من شأنه أن يعمل على إعادة إنتاج نفس القيم السائدة في النظام السلطوي ويكرس الواقع السلطوي.[3]

من بين العوامل أيضا التي أعاقت تشكل مجتمع مدني حقيقي، نذكر الظروف الاقتصادية وبروز ما يسمى بالأزمة التوزيعية (**Distribution Crisis**). التي ترتبط أساسا بنمط التنمية السائد وبطبيعة السلطة القائمة، فبالرغم من تبني سياسة الإصلاحات الاقتصادية والاتجاه نحو القطاع الخاص الذي يسمح بقيام مجتمع مدني أكثر فعالية

[1]– عبد القادر قندوز ومحمد الطيب الزاوي، "الإصلاحات الإعلامية في الجزائر"، **ورقة مقدمة في اليوم الدراسي حول الإصلاحات السياسية الجديدة واشكالية الاستقرار الداخلي في الجزائر**، ورقلة 2012، ص ص 04–05.

[2]– السياسة الإعلامية في الجزائر، على الموقع الالكتروني:
https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/tool/print/index.php?id=6805
تاريخ الدخول: 2021/02/27 على الساعة: 15:12

[3]– **المرجع نفسه**، ص–ص 160–161.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

واستقلالية،[1] إلا أنها لم تغير من الأوضاع لصالح الطبقة العاملة إلى الحد الذي يجعل منها قوة اجتماعية، بقدر ما أدى إلى زيادة سيطرة السلطة على دواليب الاقتصاد من جهة وإلى تغييب المجتمع المدني من جهة ثانية.

كما أن السلطة مارست سياسة التغييب المتواصل لمؤسسات المجتمع المدني، وتجاوز الهيئات السياسية والحقوقية، بل وحتى المؤسسات المنتخبة، والتعامل بصفة مباشرة مع المجتمع، وذلك لأهداف أساسية ثلاث هي:

– التحكم في تطور المجتمع المدني واحتواؤه.

– سحب البساط من تحت أرجل أحزاب المعارضة، والتي توجد في الحكومة.

– معالجة بعض القضايا الشائكة مباشرة من طرف أجهزة الدولة وتجاوز المؤسسات الوسيطة.[2] وفي هذا الشأن يرى "عبد الحميد مهري" أن التغيير يحدث بالاعتماد على القوى التي يفرزها المجتمع والتعامل معها.[3] بدلا من تغييبها وإقصائها.

وتشير إحدى الدراسات المغاربية المقارنة–اعتمدت على هذه الدراسة بحكم أن الجزائر تنتمي للدائرة المغاربية– إلى نوعية الصعوبات ونقاط الضعف التي تتعرض لهـــا

[1]– حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، **في المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص710

[2]– يونس مجاهد، "المجتمع المدني والتجربة المغربية"، **ورقة مقدمة الى مؤتمر: المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات ومؤسسة فريد ريتش أيبرت**، أيام 20/18 أفريل 2004،ص 92.

[3]– بومدين طاشمة، "مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر1988–"1992، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2001، ص 182.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

الجمعيات المغاربية بما فيها الجزائرية وفق المحاور التالية:

– العلاقات بين الجهات الرسمية والجمعيات ليست شفافة بالقدر الكافي.

– الجمعيات غير معترف بها فعليًا كمحاور وشريك من قبل المؤسسات والجهات الرسمية.

– استفادة الجمعيات من المساعدات المالية الرسمية ليست شفافة بالقدر الكافي.

– لا توجد قنوات وإجراءات معروفة بهدف الحصول على مقرات دائمة للجمعيات.

– الجمعيات لا تملك حرية في استقبال الهبات والمساعدات من الخارج.

– ما زالت الجمعيات تخضع لكثير من إجراءات الجمركة والعديد من الضرائب عند حصولها على مساعدات أو هبات من الخارج[1].

إن حراك الجمعيات هو رجع صدى للحراك الحزبي، وبما أن الحراك الحزبي منمّط ومندمج ويعبّر عن صيغة إقصائية لوجود أية طبقة سياسية معارضة بالمعنى الحقيقي، فإن الحراك الجمعياتي لن يحقق مساهمة حقيقية في بناء مشروع المجتمع إذا بقي رهان الجمعيات على الأحزاب والعكس بالعكس.[2]

وثمة ملمح آخر من ملامح الاختلال والفساد في أداء الأحزاب السياسية والجمعيات، وهو التداخل الذي يمكن التعبير عنه بثنائية الجمعيات السياسية الحزبية والأحزاب الجمعوية؛ حيث العلاقة الزبائنية قائمة على المصلحة بين من يدفع ماليًا ومن

[1]– عبد الناصر جابي،" العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر، واقع آفاق"، **مجلة الفكر البرلماني**، العدد 35 فبراير/شباط 2007، مجلس الأمة الجزائر، ص152.

[2]– بوحنية قوي، **المجتمع المدني الجزائري بين إديولوجيا السلطة والتغيير السياسي**، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2014، ص07.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

ينتفع سياسيًا ومن يحترف إعلاميًا. وتُعد الزبائنية السياسية إحدى الظواهر السلبية التي تبرز كمعطى أنثروبولوجي وسياسي عالمي يتجلى في المواصفات التالية:

- تبادل الخبرات.
- العلاقات الأسرية.
- تبادل رمزي بدافع أيديولوجي[1].

كما أن مسألة الحوار والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني الجزائرية لا زال يحتاج لمجهود كبير. فالحوار داخل المجتمع المدني – وإن كان موجود- لكنه غالبا ما يكون حوارا لأطراف غير متفاهمة إطلاقاً. وجود الاختلافات الأيديولوجية الكثيرة تؤدي إلى فشل هذه المنظمات في التعاون بشكل استراتيجي لكسر الحواجز التي تحول دون تحرير المجال الجمعياتي في البلاد.

بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه المنظمات تفتقر إلى الأدوات الفنية والمهارات البشرية القادرة على تمكينها من الضغط على السلطات والانخراط في المناصرة، محليًا ودوليًا، على نحو استراتيجي. هناك حاجة ماسة لبناء القدرات والتي يجب تلبيتها على وجه السرعة لأن الوضع الحالي يتطلب حشد جميع الفاعلين من أجل التأثير على الاتجاهات الجديدة التي تتشكل على الساحة السياسية في البلاد[2].

2. إسهامات المجتمع المدني الجزائري في تحقيق التغيير السياسي: من خلال تحديد أهم المعوقات والمشكلات التي تخل بقدرات مؤسسات المجتمع المدني، يمكن

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 08.

[2]- نور الدين بسعدي، المجتمع المدني في الجزائر: أزمة متعددة الأبعاد، 2020/10/21، على الموقع الالكتروني: **المجتمع–المدني–في–الجزائر–أزمة–متعددة https://pomed.org**
تاريخ الدخول: 2021/02/26 على الساعة 19:30.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

الإشارة إلى بعض إسهامات المجتمع المدني الجزائري، وكذا تصميم تصورات تساهم في تفعيل هذه المؤسسات لدعم التنمية الشاملة وتحقيق التغيير السياسي، ومنها:

1.2: نماذج لإسهامات منظمات المجتمع المدني الجزائري في تحقيق التغيير السياسي

ساهمت العديد من منظمات المجتمع المدني في تكريس التغييرات السياسية التي قادها رؤساء الجزائر، بداية من مرحلة الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية من خلال المحطة التالية:

– 1 :مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تشكيلة المجلس الانتقالي من أجل تعيين رئيس الدولة الجزائرية سنة 1994م ، والمتكون من 192 عضو توزعوا على شكل 35 % للأحزاب السياسية، 47 % للمجتمع المدني و16 % لمؤسسات الدولة.[1]

2– : تنظيم (إضراب المحفظة) والذي عرفته الجزائر عام 1995 والذي دعا إليه دعاة الأمازيغية، ودام هذا الإضراب قرابة سنة، طالب فيه المضربون بتدريس الأمازيغية في المدرسة وتم تحقيق المطالب ولو بشكل جزئي، كما تأسست المحافظة السامية للأمازيغية التي تهتم بهذا البعد الثقافي والتاريخي الطبيعي الأصيل للمجتمع الجزائري، ومنه اعتماد الصفة الرسمية والدستورية للأمازيغية بصفتها أحد الأبعاد الطبيعية والأصيلة للهوية الوطنية، واعترف بها دستوريا بعد نضال طويل لدعاتها [2].

3–كذلك كان للمجتمع المدني دور في إجراء الإصلاحات السياسية الأخيرة التي قام بها الرئيس وذلك بتنظيم مظاهرات من طرف مجموعة من الأحزاب المعارضة ومجموعات المجتمع المدني والنقابات العمالية المستقلة، وتم تشكيل التنسيقية الوطنية من

[1]– رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ** .الجزائر: دار المعرفة،2009، ص368 .
[2]– **نفس المرجع**، ص 375.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

أجل التغيير والديمقراطية والتي دعت إلى مزيد من الديمقراطية ورفع حالة الطوارئ وكذا تخفيض القيود المفروضة على وسائل الإعلام الرسمية وتكريس العدالة الاجتماعية.[1]

– 4 .كما شاركت فواعل المجتمع المدني في إعداد تعديلات الدستور من خلال تشكيل لجنة المشاورات المتشكلة من "عبد القادر بن صالح" رئيس مجلس الأمة والجنرال "محمد التواتي" والمستشار "بوغازي"، تتولى هذه الهيئة الاستماع للأحزاب السياسية ومختلف فواعل المجتمع المدني والشخصيات السياسية والوطنية، هذا من أجل المراجعة العميقة للدستور، وفي هذا السياق طالبت الهيئة من منظمات المجتمع المدني تقديم عروض ومذكرات مكتوبة تتعلق أساسا باقتراح تعديلات تمس المنظومة الدستورية، وكذلك تكليف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بتنظيم جلسات استماع وحوار مباشرة مع مؤسسات المجتمع المدني، للحفاظ على حركيته وتعزيز العلاقات الاجتماعية فضلا عن البحث في السبل والآليات اللازمة التي سوف تجسد التوصيات المنبثقة عن الإصلاحات.

وقد تم خلال هذه الجلسات المنعقدة بين المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني التطرق إلى مسألة الإصلاحات عبر خمس ورشات مركزية تتمثل فيما يلي:

1. الورشة الأولى: من أجل نظام جديد للنمو وجهات نظر للشركاء الاجتماعيين وتناولت :

[1] – طارق عاشور، الإصلاح السياسي العربي"تحليل الحالة الجزائرية بعد عام" 2011، انظر الرابط
http://bib.univoeb.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/2763/1/%D8%AF%D9%88%D8%B1%20%D8%A2019/04/05 تاريخ الدخول:

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

- الدروس المستخلصة من تجارب 45 سنة من التنمية.
- الرهانات والتحديات الراهنة.
- اقتراح نموذج جديد للتنمية .

2. الورشة الثانية: من أجل حكم متجدد، حوار اجتماعي ديمقراطية تشاركية وتناولت:

- الحكم وفق المعايير التي وضعتها المنظمات الدولية.
- الحكم المتجدد وفق الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء.
- إصلاح الحوار الاجتماعي للمؤسسات.
- تفعيل الديمقراطية التشاركية .

3.الورشة الثالثة: من أجل حكم متجدد، حوار اجتماعي، ديمقراطية تشاركية، وتناولت:

- حكم وفق المعايير التي وضعتها المنظمات الدولية.
- الحكم المتجدد وفق الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء.
- إصلاح الحوار الاجتماعي للمؤسسات.
- تفعيل الديمقراطية التشاركية .

4.الورشة الرابعة: من أجل تكفل حقيقي بإشكالية الشباب، أشكال التعبير والتنظيم، قنوات الحوار وتحديث السياسات العمومية .

5.الورشة الخامسة: تعزيز وتنظيم دور المجتمع المدني

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

● وتم فيه التأكيد على الأهمية البالغة للمجتمع المدني ودوره في عملية الإصلاح، من خلال صياغة علاقة توافقية بين قاعدة الهرم الاجتماعي ومؤسسات الدولة في إطار مقاربة ديمقراطية تشاركية.[1]

2.2: آليات تفعيل دور منظمات المجتمع المدني الجزائري:

على الرغم من الصعوبات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني، يمكن تفعيل دور هذه المنظمات من أجل القيام بالدور المنتظر منها ألا وهو تحقيق التغيير السياسي وعليه سيتم التركيز في ورقتنا هذه على: تصنيف تلك الآليات إلى آليات تفعلها الدولة، وآليات تفعلها المنظمات المدنية نفسها، مع العلم يوجد العديد من الآليات الكفيلة بالاهتمام كتلك التي تفعلها الجامعات ومراكز البحوث، .. الخ، لكن لا يسعنا البحث لذكرها كاملة، وعليه سيتم التركيز على:

أ- ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يضمن على الأقل استقلالية نسبية، هذا على الرغم من الافتراض الذي يرى أن المجتمع المدني العربي سيظل خاضعا لتوجيهات الدولة العربية، وعليه فإن الحد والتخفيف من سيطرة الدولة وتغلغلها داخل كيانات المجتمع المدني، ومحاولة احتوائها لمجاله، يعد من مستلزمات التعامل مع الحقبة القادمة التي ستشهد لا محالة تنامي قوى وفاعلين اجتماعيين جدد. لهذا على الدولة التزام الحياد النسبي إزاء قوى المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة، والعمل على إشراكها في اتخاذ القرارات بدل العمل الاستشاري الشكلي، والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية

[1]– سمير شعبان، المجتمع المدني وتأثيره في التعديلات الدستورية" قراءة في ضوء واقع المجتمع المدني في الجزائر، جامعة باتنة :الجزائر: انظر الرابط: www.djelfa.infolvblshoulhread تاريخ الدخول: 2019/04/05

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

في التعامل معها، وتركيز مراقبتها عليها في حدود ما يسمح به القانون، ويضمن السير الحسن للنظام العام.

ب- ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي وتأكيده، فالديمقراطية هي الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني، حيث تمثل الإطار المناسب لحقوق الأفراد والمواطنين، كحق اختيار الحكام، حرية التعبير وحق الاجتماع.

جـــ- التأكيد على تربية وتنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي والعمل الجمعوي، وهذا قد يتوقف على دور الأسرة والمدرسة في تنمية قيم الاحترام والنقد والحوار السلمي بدل العنف، ومنح الطفل فرصة المشاركة برأيه واقتراحاته حتى في أبسط الأمور.

د- تدعيم مؤسسات المجتمع المدني بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين نشيطين، يكون للمثقف بينهم دور كبير في تنشيط العمل الجمعوي، والتوعية بأهمية القيم الديمقراطية بالنسبة للأفراد والجماعات.

د- تكثيف عمل الجمعيات والتنظيمات من أجل تحقيق استقلاليتها، هذا من خلال تشجيع هذه التنظيمات على إتباع أسلوب التمويل الذاتي بواسطة مشاريع إنتاجية دائمة تؤمن لها دخلا ثابتا.

ه- تدعيم وجود قطاع خاص، يكون قادر على خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية تعمل على تنمية وبلورة قوى اجتماعية لتشكيل عناصر المجتمع المدني من جهة، والعمل على تحقيق الدعم المالي للتنظيمات والجمعيات المدنية من خلال التبرعات والإعانات المادية التي يقدمها لها من جهة ثانية.

و- إن التخفيف من المشاكل الاجتماعية اليومية كمشكلة البطالة والسكن (لأن هذه المشاكل تأتي في مقدمة اهتمام الفرد بدل الانخراط في الجمعيات)، يسهم

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

بشكل كبير في رفع درجة مشاركة الفرد والانخراط في التنظيمات الاجتماعية، وهذا الدور لا يمكن أن تضطلع به الدولة فقط بل مؤسسات المجتمع المدني كذلك.

ز- تحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي والاندماج فيه لتحقيق الحاجيات التي تعجز الدولة عن تلبيتها له، وهذا الدور تجند له وسائل الإعلام والاتصال، من خلال اختيار البرامج التي تثير الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية الواسعة، كما يأتي التعريف بأهمية العمل الجمعوي ونشاط الجمعيات، من خلال البرامج التي تقدمها هذه الجمعيات وأهدافها وعملها بجدية، بعيدا عن المساومات السياسية والشخصية.[1]

ســـ- تقوية المجتمع المدني وإغناء مؤسساته وتعبئة طاقاته، وفي نفس الوقت تقوية الدولة الناظمة لعلاقات المجتمع المدني والموازنة لقواه، وردم الهوة بين المجتمع المدني والدولة بحيث تكون الدولة في خدمة المجتمع والمجتمع مكمل للدولة.

شـــ-تبني الآلية التي تنطلق من مفهوم التمكين، ووضع مواطن منتج من شأنه أن يربط بين منظمات المجتمع المدني والدولة والسياسات العامة، مما يستدعي القيام بعقد مؤتمرات وتطوير مفهوم للشراكة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة في لجان مشتركة لبحث المشاريع. ومن المهم في هذا السياق التخطيط لآليات تربط بين صانعي السياسات العامة والمجتمع المدني كاللجان التي تربط مباشرة بعملية صنع التشريعات في البرلمان والمشاركة هنا من جانب المجتمع المدني سوف تكفل أعلى درجات الالتزام بالقضايا الوطنية.[2]

---

[1]- مليكة بوجيت، "ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في الخلفيات، التفاعلات والأبعاد"، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 1997، ص-ص152-153.

[2]- نادية بونوة، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص156-157.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

– تعتبر الاستقلالية النسبية عن الدولة من أبرز خصائص المجتمع المدني، وقد أكدت العديد من الدراسات أن الحديث عن تقوية المجتمع المدني وتعزيز دوره لا يعني بحال من الأحوال إضعاف دور الدولة، فالمجتمع المدني الفعال لا يوجد إلا في إطار دولة قوية وليست تسلطية، أي دولة ديمقراطية تستقطب الولاء الأسمى لمواطنيها استنادا إلى أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون، وتستند إلى مؤسسات راسخة تؤكد قدرة الدولة على أداء وظائفها بفاعلية، ووجودها معا يدعم الديمقراطية والاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، فيما يؤدي غيابهما معا أو غياب أحدهما إلى شيوع مظاهر التسلط والاستبداد ووجود حالة من الفوضى وعدم الاستقرار التي قد تأخذ شكل الحرب الأهلية.[1]

صـــ– **تطوير القدرات البشرية من خلال خلق شراكة بين الخبراء ومؤسسات المجتمع المدني** بتنظيم دورات وندوات تعمل على تطوير الثقافة التنظيمية ودعم أسس الحوار والنقاش الايجابي من أجل تطوير مفهوم الديمقراطية.

ضـــ– تطوير التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني وإنشاء أجهزة فنية مشتركة لها وتنسيق حملات إعلامية مشتركة لطرح قضاياها ومشاكلها على الرأي العام.[2]

وانطلاقا من أن الديمقراطية المعاصرة لم تعد مجرد آلية انتخابية دورية أو مجرد إطار للتنافس الحزبي وقانون الأغلبية وإنما أصبحت ترمز في أحد أوسع معانيها التشاركية إلى المشاركة في اتخاذ القرار ومراقبة تنفيذه والمحاسبة على نتائجه، فإنها كهدف متروكة

[1]– حسين عبد القادر، "الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية"، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2012، ص97.

[2]– **المرجع نفسه**، ص152.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

لنضج الفعل الاجتماعي، وعلى الرغم من تعدد آلياتها وأساليب تطبيقها إلا أنها تقوم في جوهرها على أساس التعدد السياسي، واحترام مبدأ تداول السلطة سلميا والرقابة السياسية وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم ومتى قويت وتدعمت قوى المجتمع المدني ومؤسساته فإنها تسهم في تثبيت الديمقراطية. فالمجتمع المدني يعد بمثابة الأرضية التي تركز عليها الصيغة الديمقراطية بقيمها ومؤسساتها وعلاقاتها.[1]

الخاتمـــة:

خلصت الدراسة على وجوب تفعيل مؤسسات المجتمع المدني باعتباره يؤدي دورا رئيسيا في توجيه حاجات أفراد المجتمع وبعث التنمية في جميع جوانبها، فقد برهنت التطورات المعاصرة على تنوع وتعدد مجالات نشاط المجتمع المدني وعلى أهميته كآلية قوة ودفع جديدة على مستوى العمل التنموي السياسي إلى جانب الدولة، فهو يساهم بصورة واضحة في تجسيد التغييرات السياسية والرفع من مستوى مشاركة الفرد في السياسات العامة، والقرار المتعلق بالشأن العام، وتحقيق ديمقراطية المشاركة، ومراقبة السلطة السياسية والإدارية وترشيد الحكم.

وعليه كشفت الدراسة عن جملة من الاقتراحات منها:

1- تأهيل وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني لتمكنهم من تطبيق أساليب القيادة وتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة لتلك المنظمات.

[1]- عبد الجليل مفتاح، "دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي"، **مجلة المفكر**، العدد الخامس، مارس 2010، ص 11.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

2- تفعيل دور مكاتب الشئون الاجتماعية والعمل في الولايات وتهيئتها للقيام بمهامها من حيث الإشراف والمتابعة والتنسيق والتقييم المستمر لأنشطة وبرامج المنظمات والجمعيات المشرفة عليها.

3- وضع آلية للرقابة الداخلية وايجاد معايير رقابية تتناسب وعمل تلك المنظمات واستحداث أساليب تتناسب والتطورات الخارجية.

4- الاستعانة بخبرات المنظمات والجمعيات الأخرى والتي تمتلك خبرة متنامية ومتطورة في هذا المجال.

5- وضع تصنيف محدد للمهام والمسؤوليات والصلاحيات للعاملين والقياديين في تلك المنظمات.

6- إيجاد آلية للتواصل والتنسيق بين الجمعيات والمنظمات والجهات ذات العلاقة وعلى الأخص الحكومية .

7- توفير الدعم المادي وتوزيعه بصورة عادلة ووفقا لمتطلبات كل منظمة واحتياجاتها وليس وفقا لقربها من ذوي العلاقة من المانحين على أن تتبنى الجهة المشرفة على عمل تلك المنظمات عملية التوزيع وفقا للدراسات والمعلومات المتوفرة لكل منظمة.

8- إزاحة العراقيل وتذليل الصعاب التي تحول دون مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني بالاشتراك مع الرجل ومن منطلق أن المرأة نصف المجتمع، فكيف نعزل نصف المجتمع عن نصفه الأخر والاكتفاء بأن تعمل المرأة في سياق المنظمات النسوية فقط فكيف لنا أن نعمل على تنمية المجتمع والسير قدما نحو التنمية الشاملة دون المشاركة الفعلية لنا جميعا نساء ورجال.

9- إنشاء الحكومة الإلكترونية والديمقراطية بغية تعزيز موقع المواطن ودوره ليشارك في اتخاذ القرارات ويتبع أعمال الحكومة ويتصل بالوزراء والنواب لطرح مشاكله

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

وآرائه، وتتمكن الحكومة إذا من إنجاز أنشطتها عبر شبكات الاتصال والمعلومات، لتحسين الأداء وفعالية التنفيذ، وقد تجسدت الحكومة الإلكترونية في بريطانيا، التي اعتبرها "ستيفن كولمان" مستشار رئيس الحكومة البريطانية لشؤون التقرب من المواطن، سبيل للابتعاد عن القوانين والنظريات واكتساب ثقة المواطن.

قائمة المراجـــع:

1/الكتب:

1.إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

2.أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

3.بوحنية قوي، **المجتمع المدني الجزائري بين إديولوجيا السلطة والتغيير السياسي**، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2014.

4.**تقرير التنمية الإنسانية 2002**، الأردن، المكتب الإقليمي للدول العربية.

5.حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، **في المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

6.رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ** .الجزائر: دار المعرفة، 2009.

2/ المقالات:

– بالعربية:

7. أحمد إبراهيم ملاوي، "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد الثاني، المجلد 24، 2008.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

8.الزبير عروس،" الخلفية التاريخية ونضال جمعيات الحركة النسوية من أجل التغيير في الجزائر"، **سيداف**، العدد 24، مارس2010.

9.صالح زياني، "تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر"، **مجلة المفكر**، العدد الرابع، أفريل 2009.

10. عبد الجليل مفتاح، "دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي"، **مجلة المفكر**، العدد الخامس، مارس 2010.

11.عبد النور ناجي، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر"، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة سطيف، عدد 5، 2007.

12.عبد الناصر جابي،" العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر، واقع آفاق"، **مجلة الفكر البرلماني**، العدد 35 فبراير/شباط 2007، مجلس الأمة الجزائر.

13.برهان غليون، "بناء المجتمع المدني في الوطن العربي: العوامل الداخلية والخارجية "، **مجلة نقد**، الجزائر، عدد السابع، 1994.

– بالإنجليزية:

3/المداخلات:

14.يونس مجاهد، "المجتمع المدني والتجربة المغربية"، **ورقة مقدمة الى مؤتمر: المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات ومؤسسة فريد ريتش أيبرت**، أيام 20/18 أفريل 2004.

15.كامل مهنا، "تجربة منظمات المجتمع المدني اللبنانية: معوقات واقتراحات"، **ورقة قدمت في اللقاء الإقليمي حول: تأثير منظمات المجتمع المدني في العالم العربي في السياسات العامة**، بيروت، 22–24 مارس 2004.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

16.عبد القادر قندوز ومحمد الطيب الزاوي، "الإصلاحات الإعلامية في الجزائر"، **ورقة مقدمة في اليوم الدراسي حول الإصلاحات السياسية الجديدة واشكالية الاستقرار الداخلي في الجزائر**، ورقلة 2012.

4/الاطروحات والرسائل الجامعية:

17. بومدين طاشمة، "مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر 1988–"1992، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2001.

18. حسين عبد القادر، "الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية"، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2012.

19. خيرة بن عبد العزيز، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: أنموذج المنطقة العربية، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ،2007.

20. سيد أحمد كبير، التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية و التأثيرات الخارجية (1989 – 2009)، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2010.

21. محي الدين بياضي، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:03 السنة:2021 الصفحة:810–836 تاريخ النشر:20–12–2021

22. مليكة بوجيت، "ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في الخلفيات، التفاعلات والأبعاد"، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 1997.

23. نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010.

5/مواقع الانترنت:

24. سمير شعبان، المجتمع المدني وتأثيره في التعديلات الدستورية " قراءة في ضوء واقع المجتمع المدني في الجزائر، جامعة باتنة :الجزائر: انظر الرابط:

www.djelfa.infoIvbIshoulhread تاريخ الدخول: 2019/04/05

25. طارق عاشور، الإصلاح السياسي العربي "تحليل الحالة الجزائرية بعد عام 011" ، انظر الرابط

http://bib.univoeb.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/2763/1/%D8%AF%D9%88%D8%B1%20%D8%A

تاريخ الدخول: 2019/04/05

26.نور الدين بسعدي، المجتمع المدني في الجزائر: أزمة متعددة الأبعاد، 2020/10/21، على الموقع الالكتروني: المجتمع-المدني-في-الجزائر-أزمة-متعددة https://pomed.org

تاريخ الدخول: 2021/02/26 على الساعة 19:30

27.السياسة الإعلامية في الجزائر، على الموقع الالكتروني:

https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/tool/print/index.php?id =6805

تاريخ الدخول: 2021/02/27 على الساعة: 15:12